نظرية الأوزان الانتخابية

- نحو تطوير نظريات العقد الاجتماعي الحديثة –

د. نوال بركات - جامعة بسكرة - الجزائر
د. مصطفى فؤاد عبيد - الجامعة الأمريكية بالقاهرة – مصر

الملخص

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معالجة موضوع مهم وشائك من منظور علمي رياضي، وباستخدام أدوات رياضية إحصائية فعالة ساهمت في وضع حلول جذرية للعديد من المسائل العلمية المعقدة وأسست لإجراء العديد من البحوث العلمية المتخصصة الهادفة لتحليل الظواهر واستنباط العلاقات والارتباطات بين العوامل المؤثرة فيها، والتي امتدت لتشمل جميع مجالات العلوم الإنسانية والطبيعية، النظرية والتطبيقية، بهذه الأدوات يمكننا إيجاد الحلول الإبداعية لتلك المسألة لتحديد تلك العوامل وتقييم "أوزان" كل منها وتجميعها معا لتنتج "الوزن الانتخابي الشامل" والعادل لكل شخص بحيث يكون منصفا لكل المجتمع.

Résumé

L'objectif de ce document de recherche est de traiter un thème complexe et très important d'un point de vue scientifique/ mathématique , en employant des outils mathématiques statiques efficaces qui contribuaient à donner des solutions radicales à plusieurs questions scientifiques complexes et qu'ils étaient à l'origine de plusieurs recherches scientifiques spécialisées visant à analyser les phénomènes et relever les relations et les rapports entre les facteurs qui les affectent, et qu'ils s'étalaient à comprendre tous les domaines des sciences humaines et des sciences de la nature :théoriques et pratiques. Par ces outils, nous pouvons trouver les solutions créatives à ces problèmes pour identifier ces facteurs et évaluer les poids de chacun et calculer son ensemble pour produire le poids électoral total et juste pour chaque personne et qu'il soit impartial pour toute la société.

مقدمة:

من هذا المنطلق، وحتى تكتمل التجربة الديمقراطية بنكهتها العربية الإبداعية، فإنه ينبغي لنا إعادة "هندسة وبناء العملية الانتخابية" في جميع المجالات وكافة مناحي الحياة السياسية والنقابية والبلديةوالا كاديمية والاجتماعية وحتى استفتاءات الرأي العام، لتتناسب مع مجتمعنا العربي الذي نطمح لأن يكون مجتمعا ديمقراطيا تنمويا يسعى للازدهار بالمعنى الجوهري لهذه الكلمة، المعنى الذي يؤدي إلى العدل في قياس أصوات الناخبين بحسب العديد من العوامل والتي نذكر منها هنا الفئة العمرية والحالة الاجتماعية وعدد الأبناء على سبيل المثال لا الحصر، وفق أوزان يتم تحديدها لكل عامل من تلك العوامل، بحيث نصل إلى الهدف المنشود لترميم الفجوة التي نشأت بسبب إهمال هذا الأمر.

أصبح الانتخاب وبصورة تدريجية الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة، إلى درجة أنه صار يكتسي صبغة المعيار الذي يقاس على أساسه مدى ديمقراطية أو درجة انفتاح المجتمعات من عدمها.

ويعتبر الانتخاب إحدى إفرازات الحياة المشتركة للمجتمعات البشرية، هذه الحياة المشتركة التي ترتبت عنها صراعات عنيفة كان سببها الرئيس التضارب الطبيعي لمصالح لأفراد واختلاف تطلعاتهم، وخاصة مراكزهم في المجتمع بين الحاكم والمحكوم، وكان هذا الاختلاف في السابق يعالج بأساليب عنيفة كالثورات والحروب الدامية، فكان من الضروري اللجوء إلى أداة لإضفاء الطابع السلمي لهذا الصراع بصورة تدريجية، وكان ذلك باللجوء إلى تقسيم السلطة في المجتمع التي تستوجب اختيار الرجال الا كفاء والبرامج الأصلح لتسيير الشؤون العامة للمجموعة، ومن ثمة اُهتدي إلى الانتخاب وتقنياته كوسيلة لا غنى عنها لتحقيق ذلك التنظيم الجديد للمجتمع.

وانطلاقا من الوقت الذي أصبح فيه الانتخاب هو التصرف الأول والوحيد الذي يضفي الشرعية في الديمقراطية بات من الضروري الاعتناء به وتنظيمه بالشكل الذي يسمح له بالاستمرار والتأقلم مع معطيات الحياة المعاصرة، بهذا الشكل أصبح الانتخاب من المواضيع والميادين التي يتقلم ويتنافس في معالجته الكثير من التخصصات العلمية، بدءً

لعلماء الجغرافيا والديمغرافيا مرورا بعلماء السياسة ووصولا إلى رجال القانون وعلماء النفس والاجتماع.

وللإحاطة بهذا الموضوع قسمنا هذه الأوراق إلى أربع عناصر أساسية، تناولنا في العنصر الأول نظرة عامة حول نظرية العقد الاجتماعي، وفي العنصر الثاني الانتخاب والسلوك الانتخابي، في حين خصصنا الحديث في العنصر الثالث حول نظرية الأوزان الانتخابية، وتطرقنا في العنصر الرابع لدراسة تطبيقية مبسطة لنظرية الأوزان الانتخابية مع تقديم مثال توضيحي. واختتمنا الورقة لخاتمة وتوصيات.

أولا: نظرة عامة حول نظرية العقد الاجتماعي:

تقوم فكرة العقد الاجتماعي على أساس نفي مبدأ الحق الطبيعي والإلهي للملوك الذي تأسس على مبدأ أنه على الشعب أو الرعية الخضوع والاستسلام المطلقين للحاكم باعتباره ممثلا للقوة الإلهية، فلا يجوز مساءلته أو محاسبته أو التمرد على أحكامه وقوانينه، وعليه جاءت نظرية العقد الاجتماعي لهدم قدسية الحاكم وسلطته المطلقة التي همشت الشعوب، ولتحاول إعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية والأساسية كحق الحرية والمساواة والعدالة والتعبير..، وبالتالي قيام نظام اجتماعي لا يستمد شرعيته من المقدس الديني أو الملكية المطلقة، وإنما من تعاقد المواطنين مع الحاكم واحترام ذلك العقد الذي بموجبه تقع على كل طرف واجبات وتكفل له حقوق.

وبهذا تنقل فكرة العقد الاجتماعي المعنى المشترك للعقد إلى أساس الجمعيات السياسية، وهذه الفكرة تدل في المقام الأول على أن ما يوحّد أعضاء الجماعة السياسية ليس هو الطبيعة وإنما التعاقد. إنه خيار العيش معا، وفي المقام الثاني على أن ما يفرض على أعضاء الجماعة السياسية قبول القرارات والقوانين حكومة مدنية، ليس هي قوة الحكومة وليس كاريزمتها أو سلطتها الطبيعية، إنما موافقتهم والتزامهم بالامتثال والطاعة للعقد الاجتماعي.[1]

مصطلح العقد الاجتماعي Social contract ليس بالمصطلح الحديث ولكنه قديم، حيث ظهرت فكرة العقد الاجتماعي سابقة لنشأة المجتمع السياسي عند السفسطائيين

الإغريق، حيث اعتبروا أن النظام السياسي هو نظام اتفق الأفراد على تكوينه للسهر على مصالحهم ومن ثم فلا يجوز أن يكون هذا النظام حائلا من دون تمتعهم بحقوقهم الطبيعية ولا يتقيد الأفراد بالقانون إلا إذا كان متفقا مع هذه الحقوق ويبنون الدولة على أساس تعاقدي. وقد جاءت فكرة العقد الاجتماعي في فلسفات أفلاطون وسقراط أيضا، حيث دعا سقراط في كتابه "السياسي" لتكوين مجتمع سياسي ألا وهو البرلمان الذي جعل المشاركة فيه مقتصرة على بعض الفئات في المجتمع وهم النخبة، ولا يحق لطبقة العمال وكذلك المرأة المشاركة في هذا المجتمع الذي يمتلك أدوات السلطة، وأشار أرسطو إلى أن الدولة هي التي تعطي للفرد وجوده الحقيقي وأن الطبيعة البشرية هي التي تدفع الناس إلى الاجتماع السياسي لأن لكل فرد حاجات ذاتية يهدف إلى إشباعها وهذا الإشباع لا يمكن أن يتحقق بشكل فردي مما يدفعه إلى التعاون مع الآخرين. ومشاركة الشعوب في تعيين حكامها، واختيار من يرونه أصلح لتولي الحكم تعد من بين المشاكل الكبرى التي تواجه المجتمعات، وتولي ّ الحكم هو أسلوب من أساليب المشاركة في الحياة السياسية وفي تسيير الشؤون العامة، نظريا يقابل هذا الأسلوب المعروف والمستعمل في كل الديمقراطيات الليبرالية الأساليب الأخرى كالتزكية والوراثة أو الطرق العنيفة لتولي الحكم والتي تميز الأنظمة المسماة بالأنظمة الشمولية (Les régimes totalitaires) [2]، وتطرح فكرة تعيين الحكام هذه مشكلة السيادة كأساس لكل شيء.[3]

إن العقد الاجتماعي كما يعرفه الخبراء والمحللون السياسيون- من أبرزهم هوبز ولوك وروسو وغيرهم- هو "محاولة إعداد صياغة لكيفية ممارسة السلطة بالتوافق والتفاهم بين القوى الممثلة للشعب والسلطة من خلال دساتير وقوانين وآليات تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم".يعني العقد الاجتماعي أن ثمة تعاقدا تم بين مجموعة من الأفراد من أجل نشأة الدولة، سواء كان هذا التعاقد بين الحاكم والمحكوم أو بين المحكومين وبعضهم البعض.

والهدف من وراء إقامة فكرة العقد الاجتماعي هو إيجاد معادلة موضوعية بين الحاكم والمحكوم، وطالما يوجد مجتمع تسوده علاقات فلا بد من وضع إطار ينظم هذه العلاقات، ورغبة في إقامة مجتمع منظم وفق قواعد ثابتة، فإن مفهوم العقد الاجتماعي ما هو إلا صياغة منظمة لمفهوم الحق الطبيعي للبشر للتوصل إلى مجتمع له أساس ثابت يقوم على العدل

والإنصاف، والابتعاد عن الصراع الشرس الذي خاضه الإنسان مع الطبيعة منذ العصور القديمة للحصول على حقوقه وواجباته.

لقد سمح هذا التصور بالفصل بين الدّولة والحاكم[4] ، ولهذا نعتت نظرية العقد الاجتماعي بالنظرية الثورية بحيث استعملتها البرجوازية كوسيلةلأبعاد الأرستقراطية عن الحكم وفي نفس الوقت منع الجماهير الشعبية من الاستيلاء على الحكم بدورها للاستحواذ على السلطة. [5]

هذه النظرية تجعل ممارسة السلطة وظيفة موكلة لممثل عنها في حدود ترسمها الدساتير ممّا يضفي على الانتخاب طبيعة معينة فيما يخص ممارسته.

ومفاد هذه النظرية أن السيادة هي ملك للشعب في صورته المفردة، أي كل فرد بصفته مواطن في المجتمع، مما يضمن له المساواة مع باقي الأفراد في كل المجالات بما فيها السياسية.[6]

لهذا يملك كل فرد جزء من هذه السيادة، لأن السيادة ليست إلا تجميع لمختلف أجزاءها التي يمتلكها كل مواطن بمفرده بالنظر إلى الشعب كمجموعة من السكان.[7] فامتلاكه لجزء من هذه السيادة هو حق يمارسه بأساليب متباينة منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

فالديمقراطية المباشرة في شكلها الكلاسيكي هي تكريس فعلي لسيادة الشعب، بحيث يمكن لكل فرد أنيعبر ّ عن إرادته تعبيرا مباشرا بالتصويت، فيكون بذلك قدكر ّس فكرة أن الإرادة العامة هي إرادة كل فرد معبر عنها على حده، والمجموع يشكل الإرادة المشتركة أو الإرادةالعامّة طبقا لمضمون نظرية جان جاك روسو.

ولكن يستحيل تطبيق هذه الديمقراطية في عصرنا الحاضر استحالة عملية، نظرا لشساعة أقاليم الدول وكثرة عدد سكانها، الشيء الذي يجعل تعبير كل واحد عن إرادته شيء غير معقول، بل محاولة تطبيق ذلك يؤدي لا محالة إلى فوضى عارمة ومهزلة لا يأتي من وراءها سوى نية اشتراك الجميع في قرارات لا يمكن أن تؤخذ بهذا الشكل، الشيء

الذي يفرغ الانتخاب في هذا التصور من محتواه، فلا يؤدي الدّور المنوط به، ولا النتيجة المتوخاة منه، وهو ما دفع إلى تصور أشكال غير مباشرة لممارسة السيادة.

ونعني بالشكل غير المباشر لممارسة السيادة من ممارسة الانتخاب التوفيق بين وجود هيئات تمثيلية إلى جانب وسائل أو أدوات للتدخل المباشر من طرف الشعب.[8]

تاريخيا لم يعرف هذا الشكل من تدخل الشعب عن طريق الانتخاب سوى تطبيقا محدودا، ولكن ما فتئ أن أخذ في الرّواج إلى درجة أن كل الدّساتير المعاصرة تتضمنه كمبدأ من المبادئ المعمّمة الاستعمال.[9]

وتجد هذه النظرية جذورها في فكر الفيلسوف جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau وقد كان لها تأثير على الدستور الفرنسي لسنة 1793، يرى روسو أن السيادة هي الإرادة العامة التي تتكون من مجموعة الإرادات الفردية، وعليه لا يمكن استخلاص الإرادة العامة ما لم يشترك فيها كل المواطنون، فالرجال يولدون أحرارا و متساوين، ولهذا فهم يمتلكون جزء من السيادة بنفس القدر، هذا الجزء الذي يضعونه في شكل جماعي ومشترك، فلا يمكن لهؤلاء الرجال الحفاظ على حريتهم إلا إذا كانت كل القرارات متخذة بالإجماع، هذا الإجماع الذي ينظر جان جاك روسو إليه نظرة خاصة، بحيث أن صعوبة الحصول عليه عمليا ّ بأن الرأي المخالف للأغلبية هو رأي خاطئ يتعين عليه الانضمام إلى الأغلبية، باعتبارها الرأي الصائب، فتصبح الأغلبية هي الإجماع، فبإبدائه لرأيه يمارس الشعب حق طبيعي له أي حقه في السيادة أو جزء منها.

يترتب على ذلك - حسب روسو دائما- أن الانتخاب حق يمتلكه كل فرد بصفته مالكا لجزء من السيادة التي لا يمكن لأحد أن ينتزعها منه مهما كانت صفته.[10]

انطلاقا إذن من التسليم بأن الانتخاب حق يمارسه أفراد كامتداد لامتلاكهم السيادة، فهذا يعني الاعتراف بهذا الحق لجميع أفراد المجتمع، فلكل المواطنين أو كل الأفراد في المجتمع أن يمارسوا حقهم هذا، المتمثل في إبداء رأيهم باعتبارهم مالكين لجزء من السيادة، والحرمان منه غير متصور إلا استثناء في بعض الحالات كانعدام الأهلية مثلا، دون غيرها من الموانع الأخرى، فليس هناك حدود لممارسة الحقوق سوى ما هو غير متماشي مع المصلحة العامة،

وعليه لا تقبل أي قيود لممارسة الحق في الانتخاب فلا الإمكانيات المالية ولا غيرها من القيود مقبول لتحديد قائمة من له الحق ومن ليس له الحق في ممارسة الانتخاب باعتباره حق من الحقوق الطبيعية للفرد، ويتبع ذلك أن الوكالة التي يمنحها المواطن الناخب للمنتخب هي وكالة إجبارية.

يقول جون جاك روسو: " ما علمنا أن انتخاب الرؤساء هو وظيفة حكومة لا وظيفة سيادة، أبصرنا السبب في كون طريقة القرعة أكثر ملاءمة لطبيعة الديمقراطية حيث الإدارة أكثر صلاحًا بنسبة ما تكون الأعمال أقل عددا. "[11]

تطبيقا لهذه النظرية فإن الشعب صاحب السيادة، ونظرا لعدم إمكانية ممارسته لها مباشرة فهو يوكل عنه أشخاص عن طريق الانتخاب، مع احتفاظه بحق الإشراف وإعطاء توجيهات لهؤلاء المنتخبين.[12]

أو بعبارة أدق يحتفظ الناخبون بحق توجيه منتخبيهم، ويترتب عن هذا حق الناخب في إقالة منتخبيه تكريسا لمبدأ عدم قابلية السيادة للحيازة (Inaliénable) فيمكن له إذن استرجاعه لها في أي لحظة شاء، ومتى رأى ذلك ضروريا وذلك بإقالة ممثله أو منتخبه، عمليا كان هذا يمارس عن طريق ما يعرف بالإمضاء أو التوقيع على بياض بالاستقالة، الذي كان معمول به في بعض الدول في أوروبا وكذلك عن طريق الحزب الذي زكى نائبا ما أو مرشحا ما، فهذا الحزب يقرر إقالة ذلك النائب كما كان سائدا في الديمقراطيات الشعبية أو الديكتاتوريات الاشتراكية سابقا.

فيطرح إذن سؤال على المستوى النظري والذي تترتب عن الإجابة عنه نتائج عملية لها من الآثار ما لها على صعيد الممارسة الفعلية لهذه المشاركة.

وانطلاقا مما سبق من تحليل فإن الانتخاب هو وسيلة مباشرة وفعالة لممارسة السيادة لأن الناخب يحتفظ حسب هذه النظرية بحق الرقابة على المنتخب، بل أبعد من ذلك يمكن له إقالته، فيترتب على ذلك أن هذه النظرية لا يمكن أن تفرز سوى أساليب مباشرة أو شبه مباشرة لممارسة السيادة، أو كما يعرفها بالديمقراطية المباشرة وغير المباشرة.

ثانيا: الانتخاب والسلوك الانتخابي:

يعد الانتخاب الدعامة الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي باعتباره وسيلة المشاركة في تكوين السلطةالتي تستمد وجودها واستمراريتها من الإرادة الشعبية أو الإرادة العامة، وهنا يظهر الانتخاب كوسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين.

وتعتبر كلمة انتخاب Election مرادفة لحرية الاختيار، فكلمة Elect تعني أن يختار to chose وعليه فالنظام الانتخابي هو بمثابة أداة لاختيار الحكام.[13]

ويعرف Jean Paul Gharnay الانتخاب بأنه ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الارادات المؤهلة لتلك الممارسة.[14] يتضح من هذا التعريف أن الانتخاب عمل جماعي ومشروط ويخول ممن يستوفي شروطه الحق في الاختيار.

ويعرف كل من ميشي روش وفيليب ألتوف الانتخابات بأنها عبارة عن وسائل الاختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الانتخاب من موقف لآخر طبقا لثلاث تساؤلات هي: من الذي ينتخب؟ ينتخب من؟ وكيف تتم عملية الانتخاب؟ [15] يبين هذا التعريف أن الانتخاب هو عملية مفاضلة بين عدة أشخاص أو برامج، وأن العملية الانتخابية متغيرة طبقا لظروف ومواقف معينة.

وتعرف الانتخابات بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن.[16]

في حين يعتبر "ريتشارد روزR. Rose " الانتخاب بأنه:ظاهرة معقدة فهي أكثر من أن تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى، وتعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة وعلى هذا يجب الأخذ في الاعتبار تأثير الخصائص الاجتماعية على القائم بالتصويت بل والدور الذي تؤديه هذه الترتيبات المؤسسية مثل قوانين ونظريات الانتخاب.." [17]

وعليه فإن الانتخاب كطريقة أو كوسيلة من وسائل المشاركة السياسية تشير إلى أنها عمل يحاول به المواطن أن يظهر مدى ارتباطه وولائه للنظام السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن حق المشاركة الانتخابية أثار جدلا كبيرا في الفقه القانوني من حيث تأصيل طبيعته القانونية، في خضم هذا الجدل ظهرت عدة اتجاهات نظرية أبرزها: نظرية الانتخاب كحق شخصي، ونظرية الانتخاب كوظيفة...

تذهب نظرية الانتخاب كحق شخصي إلى التأكيد بأن المشاركة الانتخابية إنما تشكل حقا من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع أي مواطن، وهذا استنادا لنظرية السيادة الشعبية التي تقوم على أنه لكل مواطن حق المشاركة في الشؤون العامة لبلاده. [18]

وفي مواجهة نظرية الانتخاب كحق شخصي، برزت نظرية ترى العملية الانتخابية كوظيفة يؤديها المواطن نتيجة انتمائه للأمة صاحبة السيادة، ووفقا لهذه النظرية فإنه يجوز تقييد الانتخابات بشروط معينة سواء من حيث الثروة أو الكفاءة من ناحية، كما يكون للأمة حق إجبار الأفراد على مباشرة الانتخابات من ناحية أخرى. [19]

ومن جهة أخرى وفي خضم تحليلنا للبيئة الداخلية والمشاركة السياسية والانتخابية نجد أن فهم العوامل المتحكمة في السلوك الانتخابي يتطلب القيام بتحليل البيئة المحيطة بالناخب وعلى اعتبار أن بيئة النظام السياسي الداخلية تعبر جزءً من بيئة السلوك الانتخابي، فتحديد معالم هذه البيئة ضروري بالنظر لما يرتبط بها من عوامل يفرض ضوابط ومحددات معينة على الناخب عند اتخاذ قرار التصويت.

كما أن المشاركة السياسية تمثل الإطار العام للمشاركة الانتخابية وهي بدورها تتحدد وفقا لبيئة النظام السياسي السائد، فالتعرف على هذا المفهوم يمكننا من تحديد موقع المشاركة الانتخابية في إطار المنظومة العامة للمشاركة السياسية وانطلاقا من هذه المكانة تتبين الدلالات المختلفة التي يحملها مفهوم السلوك الانتخابي.

وانطلاقا من الأهمية التي تحظى بها العملية الانتخابية باعتبارها الدعامة الأساسية للنظام الديمقراطي ما يقتضي ذلك تتبع التراث النظري الذي اهتم بدراسة السلوك الانتخابي وتقصي أهم العوامل المفسرة له.

وقد استطاع العديد من علماء الاجتماع السياسي في مناطق عديدة من العالم القيام بدراسات تتناول المحددات الاجتماعية للسلوك الانتخابي، وقد شجعت هذه الدراسات على دراسة المتغيرات الشخصية والسيكولوجية وتأثيرها على السلوك الانتخابي.[20]

ويعتبر الفرنسي "أندريه سيجفريد A. Sigeferid" المفكر الرائد في علم اجتماع الانتخابات وأب هذا الفرع من علم الاجتماع الذي حدده في مؤلفه بعنوان "الجدول السياسي لغرب فرنسا" في عهد الجمهورية الثالثة، حيث حدد العوامل المفسرة للسلوك الانتخابي وصنفها إلى ثلاث عوامل رئيسية هي: العامل العقاري العامل الديني العامل التاريخي.إضافة إلى ذلك ساهم "فرانسوا جوجيل François Goguuel" من خلال بحث بعنوان "دراسات في سوسيولوجية الانتخابات" في تطوير الدراسة المنهجية للسلوك الانتخابي، وقد نشرت له العديد من الأعمال العلمية حول الانتخابات من طرف المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية بباريس.[21]

وقد استطاع أيضا بعض الباحثين الأمريكيين بعث علم اجتماع الانتخابات من جديد، حيث دشن "بول لازرسفيلد Paul Lazarsfeld" طريقة استقصاء من خلال المقابلات أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام 1940، حيث عمل في كتابه "اختيار الشعب" على الكشف عن الطريقة التي يتشكل بها السلوك الانتخابي، ومنذ ذلك الحين تضاعفت الدراسات العلمية حول السلوك الانتخابي لا سيما في إنجلترا وألمانيا.[22]

وبناءً على تلك الدراسات يتضح أن السلوك الانتخابي قد حظي باهتمام أكاديمي واسع واستفاد من التعدد الفكري للمدرستين الفرانكفونية والأنجلوساكسونية، كما أن الدراسة الإحصائية والرياضية للسلوك الانتخابي تجعل من علم اجتماع الانتخابات يتأقلم مع مختلف المواد العلمية.

وبهذا أصبح علم الاجتماع السياسي فرعا بارزا من فروع علم الاجتماع، ولذا أصبحت البيئة الاجتماعية تعتبر أساسية لفهم السلوك السياسي عامة والسلوك الانتخابي خاصة.

ويمكن أن نتبين في التراث العلمي المنشور حول السلوك الانتخابي عددا من الاتجاهات في تفسير هذا السلوك، فنجد:[23]

–الاتجاهات البنائية (السوسيولوجية): التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي وتضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي.

– الاتجاهات الأيكولوجية: التي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية.

– الاتجاهات المنتمية إلى علم النفس الاجتماعي: التي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول والاتجاهات النفسية للناخب.

– اتجاهات الاختيار النفعي: التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي.

وانطلاقا من تعدد هذه الاتجاهات والنماذج إرتأينا الاقتصار على بعضها والتي يمكن الاستفادة منها من خلال ما يلي:

●نموذج التفسير الأيكولوجي (البيئي):

يعتبر أول النماذج التفسيرية المستعملة في دراسة السلوك الانتخابي، وفحوى هذا النموذج هو إقامة علاقات ترابطية وتفاعلية بين السلوك الانتخابي والمحيط الاجتماعي بمفهومه الواسع.ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى:

– التفسير الجغرافي: يقوم على الربط بين السلوك الانتخابي والمجال الجغرافي، حيث يرى "أندريه سيجفريد A. Siegfried"أن هناك علاقة بين طبيعة الأرض وأسلوب السكن ونظام الملكية وطبيعة السلوك الانتخابي. وقد حظي التحليل الذي يستند إلى مقولة المجال الانتخابي كمحدد للسلوك الانتخابي بانتشار واسع، لأنه أخذ الأراضي ذات الحضارة الريفية مجالا للدراسة أين بقيت الاتصالات والمبادلات بالمعنى الجديد محدودة جدا، ومع ذلك فإنه يبقى مثلا ساطعا جدا للتحليل العلمي للسلوك الانتخابي. وقد وضع الباحث الأمريكي "V.O.Key.JR" جداول انتخابية لجنوب الولايات المتحدة الأمريكية وتطرق إلى العامل الجغرافيحيث وجد أن المرشح للانتخابات يحقق نجاحا أكبر في المنطقة التي يعيش فيها أو التي لديه فيها علاقات عائلية مقارنة بالمناطق الأخرى أي أن الناخبين يولون أهمية لعامل الجهة الجغرافية التي ينتمي إليها المرشحون ويفضلون الذين ينتمون إلى جهاتهم.[24]

– التفسير الاجتماعي والاقتصادي:ابتدأ هذا النموذج مع أعمال مركز أبحاث جامعة ميشيغان، ويعد "لازاسفيلد" و"بيرسلون"أبرز رواد هذا النموذج، وامتد إشعاع هذا التحليل إلى فرنسا خصوصا مع "آلان لانسيلو Alain Lancelot" ويستند على تحقيقات بواسطة سبر واستطلاعات الرأي وتقوم تحليلاته على الربط والتلازم الضروري بين الانتماءات الاجتماعية والتصويت. وفي إطار هذا التحليل يرى "لازرسفيلد" أن الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب تعد عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي إلا أن هذا التأثير ليس أكيدا وقطعيا لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى. ويقوم هذا التحليل على أن النظام الاجتماعي تأثير أساسي على السلوك الانتخابي للأفراد إذ يحدد عدد البدائل السياسية المتاحة في البيئة، أي أن النظام الاجتماعي يضيق مدى الاختيار السياسي المتاح أمام الأفراد إذ يضفي الشرعية على البدائل المتفقة معه، وغالبا ما يمنع النظام الاجتماعي الأفراد من الدخول في الخبرات السياسية التي يمكن أن تقودهم إلى أنماط جديدة من التفكير أو السلوك السياسي.[25] ويتضمن هذا النموذج العديد من المتغيرات منها: ما هو سوسيوديمغرافي (كالسن والجنس ومكان العمل...)، ومنها ما هو سوسيواقتصادي كالانتماء إلى فئات مهنية معينة أو إلى فئات ذات دخول معينة...)، كما قد تكون المتغيرات سوسيوثقافية كالمستوى التعليمي والانتماء الديني أو الطائفي..)

ورغم أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية وارتباطها الوثيق بالسلوك الانتخابي للأفراد، إلا أن أصحاب هذا النموذج تجاهلوا تأثير مختلف العوامل السياسية والمتعلقة أساسا بالبنية الانتخابية وكذا تأثير العوامل النفسية على السلوك الانتخابي.

- **نموذج التفسير النفسي:**

إن تحليل دراسات هذا النموذج تقتضي التعرض إلى تطور الدراسات المتعلقة بدراسة تأثير الجوانب النفسية على السلوك السياسي بصفة عامة، وعلى السلوك الانتخابي كأحد أبعاده الأساسية.

وانطلاقا من الجذور المشتركة بين علم السياسة وعلم النفس، فقد اهتم علماء السياسة بالجانب السلوكي وأبرزهم "هارولد لاسويل H. Lasswel" الذي يعد الأب المؤسس لعلم النفس السياسي باعتباره علما أكاديميا حيث كان أول من اقتحم هذا المجال من خلال مؤلفاته: "السياسة والأمراض النفسية" و "القوة والشخصية".

وعموما اتخذت الأبحاث في مجال علم النفس السياسي عدة محاور لعل أبرزها المحور المتعلق بدراسة سلوك التصويت في الانتخابات والمشاركة السياسية في المجتمعات ذات النظم الديمقراطية المستقرة.[26]

ومن أبرز رواد النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي "أنغوس كامبل Angus Campbell" و"وارن Warren" إذ يرون أن اتجاه البعد الواحد الذي يقدم محاولة لتفسير السلوك السياسي من منظور محدد قد يكون حاجة نفسية غير مشبعة، لذا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك علاقة بين السلوك السياسي والرغبة في إشباع هذه الحاجة النفسية.

ويقوم النموذج النفسي على افتراض أساسي يفيد أن هناك علاقة ارتباط وثيق بين سمات الشخصية ونمط السلوك الانتخابي، فالعمليات النفسية تتدخل لاختيار وتنظيم الأفكار السياسية وكذلك نوع النشاط الأنسب. كما يفترض أنه كلما قل انغماس الفرد في القضايا السياسية كلما كان سلوكه الانتخابي استجابة لمجموعة من الضغوط الخارجية السريعة.[27]

ويقصد تحديدا بالبعد النفسي مجموعة من العوامل الشخصية تتمثل في: - الرغبة في القوة أو الحاجة إليها. – بناء الاتجاهات لدى الفرد. – الشخصية الديمقراطية. -الحاجة الملحة للفرد.

وعموما، فقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم في بناء السلوك الانتخابي وتحديد الأفضليات السياسية والانتخابية للناخب، غير أنه من المرتكزات التي يقوم عليها هذا النموذج غير قابلة للقياس كما أن اعتماد هذا النموذج على الاستبيانات والمقابلات يثير صعوبات جمة قد تعيق الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

ثالثا: نظرية الأوزان الانتخابية

رغم اهتمام العديد من الباحثين والعلماء بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية والرياضية الإحصائية المتعلقة بالعملية الانتخابية، إلا أننا نجني الآن نتيجة الإهمال السابق لتلك الأجيال، حتى وصلوا إلى السن القانوني الذي يحق لهم فيه الانتخاب، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية، حيث أننا جعلنا من الصوت الانتخابي لشاب في الثامنة عشر من عمره، قد يكون طالبا جامعيا أو حتى في المدرسة الثانوية، يعادل نفس وزن الصوت الانتخابي لأي شخص آخر في الستين أو الخمسين من عمره مثلا، ومن الممكن أن يكون بنفس الوقت جد ذلك الشاب أو أبيه الذي لا يزال يراه ويقوّم سلوكه المندفع والمتهور أحيانا، وقد يكون أيضاً أستاذه الجامعي أو مدير مدرسته التي يتلقى فيها أساسيات التربية والتعليم وتلك معضلتنا الجوهرية ومنشأ المشكلات لأننا لم نعط لها الاهتمام الكافي والضروري عند استنساخ التجربة الديمقراطية من الغرب الذي تختلف بنيته وهيكلته الاجتماعية المتحررة بشكل كبير عن المجتمع العربي.

ومن منظور علمي رياضي بحت، وباستخدام أدوات رياضية إحصائية فعالة ساهمت على مر العصور في وضع حلولا جذرية للعديد من المسائل العلمية المعقدة وأسست لإجراء العديد من البحوث العلمية المتخصصة الهادفة لتحليل الظواهر واستنباط العلاقات والارتباطات بين العوامل المؤثرة فيها، والتي امتدت لتشمل جميع مجالات العلوم الإنسانية والطبيعية، النظرية والتطبيقية، بهذه الأدوات فقط يمكننا إيجاد الحلول الإبداعية لتلك المسألة من خلال عمل الدراسات والأبحاث الهادفة لتحديد تلك العوامل وتقييم "أوزان" كل منها وتجميعها معاً لتنتج "الوزن الانتخابي الشامل" والعادل لكل شخص بحيث يكون منصفاً لكل المجتمع.

لذا، ومن هذا المنطلق، وحتى تكتمل التجربة الديمقراطية بنكهتها العربية الإبداعية، فإنه ينبغي لنا إعادة "هندسة وبناء العملية الانتخابية" في جميع المجالات وكافة مناحي الحياة السياسية والنقابية والبلدية والأكاديمية والاجتماعية وحتى استفتاءات الرأي العام، لتتناسب مع مجتمعنا العربي الذي نطمح لأن يكون مجتمعاً ديمقراطياً تنموياً يسعى للازدهار بالمعنى الجوهري لهذه الكلمة وليس بالمعنى المستنسخ الذي يؤدي للتخبط، المعنى الذي

يؤدي إلى العدل في قياس أصوات الناخبين بحسب العديد من العوامل والتي نذكر منها هنا الفئة العمرية والحالة الاجتماعية وعدد الأبناء على سبيل المثال لا الحصر، وفق أوزان يتم تحديدها لكل عامل من تلك العوامل، بحيث نصل إلى الهدف المنشود لترميم الفجوة التي نشأت بسبب إهمال هذا الأمر.

عندئذٍ ، سنطمئن على مستقبل الأجيال القادمة ولو بشكل نسبي قد يؤول في النهاية لاستقرار المجتمع ككل وترابطه وتماسكه من خلال تعاظم دور الشباب الواعي المسؤول وكبار السن والمخضرمين "انتخابيا"، تماما مثلما يحدث للعائلة العربية في المنزل الذي يعمل فيه كل من الأب والأم على إدارته وتربية وتوجيه أبنائهم منذ الصغر ومنحهم المسئولية بشكل تدريجي للأكبر سناً فالأصغر بشكل تسلسلي كلما زادت أعمارهم دون إجحاف أو إسراف، ولنا أن نتصور الفرق الجوهري الذي سوف تحُدثه نظرية الأوزان الانتخابية هذه بخاصة في المجتمعات الفتية إحصائيا وتأثيرها الإيجابي على بنية المجتمع العربي ككل وإعادة ترتيب البيت الداخلي وبناء مجتمع ديمقراطي بما يتماشى مع عاداتنا وتقاليدنا العربية الأصيلة.

نظرية الأوزان الانتخابية هي نظرية تتلخص في إضافة ما يمكن أن يطلق عليه "الوزن الانتخابي"لكل فرد في أية انتخابات وفقاً لعدد من العوامل المختلفة، كالفئة العمرية والحالة الاجتماعية، وذلك من أجل إعادة هندسة العملية الانتخابية حتى تكون متوافقة بشكل أكبر مع خصائص المجتمع العربي، ولا نستطيع استخدام هذه النظرية أو تطبيقها إلا بعد إجراء العديد من الأبحاث والدراسات التي من شأنها استكشاف أثرها الإيجابي وإمكان تطبيقها بالفعل وكذلك معرفة ما هي العوامل وطريقة تأثيرها على الوزن الانتخابي لكل فرد من أفراد المجتمع. وتأتي هذه النظرية لتكون كنموذج يمكن الاحتذاء به للقيام بالعديد من الدراسات والأبحاث الأخرى الهادفة لمزيد من المعرفة حول إمكانية تطبيقها.

رابعا: دراسة تطبيقية مبسطة لنظرية الأوزان الانتخابية * مثال توضيحي: الانتخابات الجامعية

حتى يتم تطبيق نظرية الأوزان الانتخابية في الجامعات فإنه ينبغي أن يتم تصنيف الطلاب بحسب السنة الدراسية التي ينتمي لها، وهو تصنيف سهل وقابل للتنفيذ بدون

أية تعقيدات ويصبح لدينا وزن انتخابي لكل طالب بحسب المدة التي قضاها في الجامعة، تلك المدة التي اكسبته خبرة عملية في الحياة الجامعية وأصبح مع مرور السنوات يعرف اكثر عن احتياجاته ومتطلباته أو حتى المشكلات التي يواجهها في حياته الجامعية بشكل عام، كما أنه، من جهة أخرى قد تكون اكثر أهمية، أصبح يعرف اكثر عن المرشحين لمجلس الطلاب وإمكاناتهم وقدراتهم في تنفيذ برامجهم عملياً وتحقيق ما يصبو إليه الطلاب من خلال ذلك المجلس.

ووفق نظرية الأوزان الانتخابية يمكن تطبيقها عملياً كما يلي:

I. الأوزان الأساسية :

1 -طلاب السنة الأولى : الوزن الانتخابي = 1

2 - طلاب السنة الثانية : الوزن الانتخابي = 2

3 - طلاب السنة الثالثة : الوزن الانتخابي = 3

4 - طلاب السنة الرابعة : الوزن الانتخابي = 4

وهكذا في بقية السنوات إن وجدت

II. الأوزان المضافة في حالة الرسوب لأول مرة :

في حال الرسوب لأول مرة وإعادة أي سنة من سنوات الدراسة يتم إضافة نصف نقطة فقط:

1 -الطالب الراسب في السنة الأولى لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 1,5بدلاً من 1

2 –الطالب الراسب في السنة الثانية لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 2.5بدلاً من 2

3 – الطالب الراسب في السنة الثالثة لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 3.5نقطة بدلاً من 3

4 – الطالب الراسب في السنة الرابعة لأول مرة يكون وزنه الانتخابي وقت الانتخابات = 4.5نقطة بدلاً من 4

وهكذا لبقية السنوات إن وجدت.

III. الأوزان المضافة في حال الرسوب المتكرر:

في حال الرسوب المتكرر يصبح من الصعب إضافة المزيد من أنصاف النقاط لأن ذلك سيجعل من راسباً ثلاث مرات في السنة الثانية بوزن انتخابي 3.5نقطة وهو أكبر من الوزن المقرر لطالب السنة الثالثة، لذا فمن المستحسن أن تتم عملية الإضافة كما يلي:

1 – الوزن المضاف في حالة الرسوب أول مرة = (0.5) نصف نقطة

2 – الوزن المضاف في حالة رسوب ثاني مرة = (0.25) ربع نقطة

3 – الوزن المضاف في حالة رسوب ثالث مرة = (0.125) ثُمن نقطة

وهكذا بنفس التسلسل للمتوالية الهندسية*بإضافة النصف في أول رسوب ثم نصف النصف في ثاني رسوب وهكذا بحيث نضمن وفق هذا التسلسل أنه مهما كان عدد مرات الرسوب فإنه لن يتم تجميع نقاط أكبر من اللازم أو أكبر من الحد الأعلى المستحق للسنة الدراسية التي ينتمي لها الطالب.

*بحسب المعادلة : 2/1 + 4/1 + 8/1 + 16/1 + ...إلى ما لا نهاية = 1.

IV. آلية عمل وإجراءات الانتخابات باستخدام نظرية الأوزان الانتخابية

بعد تحديد الأوزان الانتخابية لجميع الطلاب وفق جداول الأوزان التي تم توضيحها أعلاه، يتم إجراء الانتخابات بنفس الطريقة الاعتيادية مع إضافة الخطوات التالية:

1 – تقسيم أوراق الانتخاب إلى فئات وكل فئة تمثل وزن معين ويستحسن أن يتم تخصيص لون محدد لكل فئة، فمثلاً أوراق انتخاب الطلاب من ذوي الوزن الانتخابي 1 تكون باللون الأبيض، وأوراق الوزن 1.5تكون باللون الأخضر، وهكذا لجميع الأوزان

بما فيها الأوزان التي تشتمل على كسر عشري نصف نقطة فقط، ويمكن استخدام عملية التقريب لتجنب استخدام فئات كثيرة، مثلا يحتفظ الطالب صاحب الوزن الانتخابي 2.75 (راسب مرتين بالسنة الثانية) بنفس الوزن ولكن يمكننا أن نعطيه الفرصة لاستخدام ورقة الانتخاب التي بوزن 3 من باب التقريب في حال لم يكن هناك الكثير من الطلاب في تلك الفئة وذلك للحفاظ على سرية الانتخاب كما هو معروف.

2 – يتم توزيع الأوراق الانتخابية باللون المناسب لكل طالب بحسب فئة الوزن الانتخابي الذي ينتمي له ومن ثم يقوم بتعبئتها ووضعها في الصندوق تماماً كما يجري في الانتخابات الاعتيادية مع الاختلاف البسيط هنا وهو لون الورقة فقط.

3 –بعد إتمام عملية الانتخاب لجميع الطلاب تبدأ عملية الفرز للأصوات بنفس الطريقة الاعتيادية أيضاً وتجميعها، بحيث نحصل في النهاية على جدول إحصائي للأصوات التي حصل عليها كل مرشح، مع توضيح إضافي يبين عدد الأصوات لكل لون من الألوان التي تمثل وزن انتخابي معين.

الجدول التالي يبين أحد النتائج التي يمكن أن تكون مثالاً مبسطاً لعملية فرز أصوات الناخبين في أحد الكليات المتوسطة باستخدام نظرية الأوزان الانتخابية:

اسم المرشح	الأصوات من فئة الوزن الانتخابي (1)		الأصوات من فئة الوزن الانتخابي (1.5)		الأصوات من فئة الوزن الانتخابي (2)		إجمالي عدد الأصوات الاعتيادي	مجموع الأوزان الإجمالية لكل الفئات
	العدد	الوزن الكلي للفئة = العدد × الوزن	العدد	الوزن الكلي للفئة = العدد × الوزن	العدد	الوزن الكلي للفئة = العدد × الوزن		
مرشح أ	140	140 =1×140	100	150=1.5×100	60	120 =2×60	300	410
مرشح ب	180	180 =1×180	100	150=1.5×100	70	140 = 2×70	350	470
مرشح ج	60	60 = 1×60	90	135 = 1.5×90	150	300 = 2×150	300	495
مرشح د	50	50 = 1×50	70	105 = 1.5×70	80	160 = 2×80	200	315
مرشح ه	80	80 = 1×80	90	135 = 1.5×90	100	200 = 2×100	270	415
مرشح و	30	30 = 1×30	60	90 = 1.5×60	90	180 = 2×90	180	300
مرشح ز	50	50 = 1×50	90	135 = 1.5×90	80	160 = 2×80	220	345
المجموع	590	590	600	900=1.5×600	630	1260=2×630	1800	2750

بالتدقيق في نتائج الجدول أعلاه، يتضح لنا ما يلي:

1 -في العمود قبل الأخير لدينا مجموع أصوات الناخبين الاعتيادي الذي حصل عليه كل مرشح، ووفق هذا العمود يكون المرشح رقم ب هو الفائز بإجمالي 350 صوت ويليه المرشحين رقم أ و ج بنفس الترتيب بإجمالي 300 صوت، ثم بقية المرشحين لآخر القائمة حسب مجموع الأصوات تنازلياً .

2 –في العمود الأخير لدينا مجاميع الأوزان الإجمالية لكل الفئات التي تنتمي لها أصوات الناخبين التي حصل عليها كل مرشح بحسب نظرية الأوزان الانتخابية، وهو عبارة عن مجاميع حاصل ضرب كل عدد في وزن الفئة التي ينتمي لها، ووفق هذا الجدول يكون المرشح ج هو الفائز بإجمالي مجموع أوزان يعادل 495 وحدة وزن صوت انتخابي، ويليه في الترتيب المرشح ب بإجمالي 470 وحدة وزن صوت انتخابي، ثم المرشح هـ 415، ثم بقية المرشحين بشكل تنازلي كما في الجدول.

من الواضح أن استخدام نظرية الأوزان الانتخابية أثرت بشكل كبير على نتيجة الانتخابات فهذا المثال المبسط، وذلك نظراً للتأثير الأكبر الذي نتج عن أوزان أصوات الطلاب الأكبر سناً في الكلية سواء من هم ينتمون لفئة الوزن الانتخابي (1.5) أو (2) وهم الطلاب الراسبون بالسنة الأولى أو في السنة الثانية على الترتيب، وذلك مقابل تأثير أوزان أصوات الطلاب المستجدين أصحاب الوزن الانتخابي (1) الذين ينتمون جميعهم للسنة الأولى.

ملاحظات إضافية:

1 قد تتطلب مسألة تحديد الأوزان لفئات الطلاب المختلفة معلومات أكثر تفصيلاً بحسب الاحتياج وبحسب ما يمكن أن يكون مفيداً للجامعة التي تنوي تطبيق هذه النظرية، فمن الممكن أن لا تكتفي الجامعة بالسنة الدراسية فقط بل قد تلجأ لإضافة عوامل أخرى لتحديد وزن صوته الانتخابي كالمستوى العلمي للطالب والمتمثل بالتقدير العام في السنوات السابقة مثلاً ليكون بمثابة سلم إضافي يُستخدم لتحديد الوزن، أو حجم مشاركاته في الأنشطة والفعاليات الأكاديميةوالبحثية وفق نقاط محددة يتم تجميعها سنوياً، بحيث يتم تطبيق معادلة رياضية شاملة لحساب الوزن الانتخابي الشامل لكل طالب باستخدام كل تلك العوامل.

2 – في المثال السابق تم احتساب وزن الصوت الانتخابي بشكل مبسط ليكون هو نفس الرقم المعطى للفئة، وتلك مسألة لا يُشترط أن تكون ثابتة، فمثلا في نفس المثال السابق كان بالإمكان أن نحدد الوزن الانتخابي ليكون وفق الرؤية التالية:

وزن الفئة 1 = 1.1

وزن الفئة 1.5 = 1.15

وزن الفئة 2 = 1.2

وزن الفئة 2.5 = 1.25

وزن الفئة 3 = 1.3

وهكذا، بحيث تتضخم أوزان الأصوات تدريجياً بشكل تصاعدي كلما صعدنا في السنوات الدراسية الأعلى، وبطريقة قد لا تؤثر كثيراً على نتائج الانتخابات بدرجة تثير الجدل، وهذا الأمر يتطلب بعض التدقيق والتخطيط الجيد لاختيار أفضل الطرق لتتناسب مع الهدف من تطبيق النظرية، وهو تطوير العملية الانتخابية والوصول لأفضل النتائج التي تناسب البيئة التي يتم التطبيق فيها.

وفي حال استخدام مزيد من العوامل يمكن بنفس الطريقة تصنيفها وفق سلم مشابه لوزن السنة الدراسية وإضافتها للوزن الانتخابي لنحصل بالنهاية على الوزن الانتخابي الشامل الذي سيستخدم في جدول حساب أوزان الأصوات.

خلاصة وتوصيات:

تُعتبر نظرية الأوزان الانتخابية وسيلة لتطوير العملية الانتخابية لتحقيق أعلى درجات النجاح والتقدم للمؤسسات التعليمية، وهي تهدف بشكل أساسي لتعظيم دور الطلاب القدامى بشكل يساهم في الاستفادة من الخبرة التي تراكمت لديهم، أكاديمياً وتطبيقياً، عوضاً عن مساواتهم بالطلاب الجدد الذين التحقوا حديثاً بالجامعة وعادة ما يكونوا بحاجة لمزيد من الوقت ليكتسبوا تلك الخبرة.

من جهة أخرى، قد يلزم الكثير من البحث والدراسة قبل البدء بتطبيق هذه النظرية، بخاصة عند وضع المعايير اللازمة لاحتساب الوزن الانتخابي، وهناك العديد من العناصر التي يلزم أخذها بالاعتبار بهذا الشأن، ففي كلية عملية تطبيقية تعتمد على البحث العلمي المنظم في الدراسة قد يكون من المهم احتساب نقاط للأبحاث العلمية التي يقوم بها

الطالب وإدخالها في معادلة احتساب الوزن الانتخابي، أما في الكليات النظرية قد لا يلزم مثل هذا الأمر بل قد يلزم مثلاً احتساب نقاط على الحضور والغياب للمحاضرات أو التقدير العام لبعض أو كل المقررات الدراسية التي قد تُعبر عن مقياس معين تهتم به الكلية وتعتبره معياراً مهماً لتقييم الطالب فيها.

كذلك ينبغي أن تتماشى أساليب تطبيق هذه النظرية مع تطلعات الجامعة التي تخطط لتطبيقها، ففي الجامعة التي تتطلع للمنافسة العالمية والازدهار بشكل مميز قد تقوم بوضع معايير تقييم أوزان قد تشمل الكثير من العوامل المتعلقة بالنشاط البحثي بشكل عام، والجامعة التي تتطلع لتطوير آلية انتظام الدراسة فيها والابتعاد عن التسيب تلجأ لوضع معايير تقييم أوزان الالتزام بحضور المحاضرات كنوع من التشجيع للحصول على أوزان أفضل للصوت الانتخابي.

وفي كل الأحوال سوف يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى حالة من التنافس نحو تقدير وإعلاء الشأن الذاتي في البيئة الجامعية من خلال محاولة رفع قيمة وزن الصوت الانتخابي وهذا ما سوف يخلق حالة من تكثيف التنافس العلمي والبحثي أو الالتزام بشكل عام في كل سنة بالفعل ولكن بطريقة لها مردود سنوي سريع من جهة واجتماعي مباشر يشعر به الطالب بالفعل في مواعيد الانتخابات، الأمر الذي من شأنه أيضاً معالجة التكاسل الذي يمكن أن يحدث خلال مسيرة الدراسة لعدد كبير من السنوات.

الخاتمة:

في الواقع، نحن نستخدم نظرية الأوزان الانتخابية يومياً وفي كل مكان، يكاد لا يخلو مجال من مجالات الحياة إلا ونستخدمها فيه بشكل مباشر أو غير مباشر، في البيت والمدرسة والعمل، في الشركات والبنوك وشركات التأمين والاتصالات، في محلات البيع بالجملة والتجزئة، وحتى في الشارع عند التقاطعات الرئيسية وإشارات المرور، هناك دوماً أفضلية للشارع الأعرض، وتوفير أكثر للمشتري بالجملة، ودقائق مجانية أكثر للمتصلين مدة أطول وأقساط أكبر لتأمين السيارة الأغلى، أو عديدة الحوادث إحصائياً، وعائد أعلى

لأصحاب الودائع الأكبر في البنوك، وصلاحيات أكبر لمدير الشركة، وراتب أعلى لمشرف العمّال، وقلم أحمر للمدرس، ورأي قد لا يقبل النقاش للوالدين في المنزل.

فكيف لنا أن نتوقف عند مسألة الانتخابات بلا تطوير منذ العصور الوسطى بحيث نساوي بين كل الأجيال والفئات العمرية ونهمل كافة الاختلافات بين شخصيات الأفراد، ليس من منظور إنساني أو حتى القيم الإنسانية فتلك مسألة لا تقبل النقاش أننا جميعا سواسية، ولكن من منظور الخبرة والرؤى الأفضل والأشمل للمجتمع ومعرفة احتياجاته ومصلحته العامة في شتى المجالات ومن لم يلجأ لذوي الخبرة لاستشارتهم في كثير من الأمور بكل تواضع.

في النهاية، تعتبر هذه الدراسة مدخلاً مثالياً لتوضيح كيفية تطبيق هذه النظرية في الجامعات تحديداً وطرق استخدامها، كما أنها يمكن أن تعمل عمل الدراسة الأولية اللازمة لمعرفة كيف يمكن تطبيقها في المجتمع بشكل عام، فهي محاولة للتطوير والازدهار والنهوض بالمجتمع العربي بحيث تكون أقرب لواقعنا وعاداتنا وتقاليدنا وتتماشى مع أسلوبنا في الحياة وعدد الأبناء الذي اعتادت الأسرة العربية أن تنجبه، وفي الوقت الذي من المعروف أنه في الغرب لديهم عادة طفل أو طفلين كحد أقصى نجد أنه من الممكن أن يتخطى لدينا هذا الرقم السبعة أطفال، وبالتالي هي محاولة علاج النسبة المئوية لعدد الناضجين وتأثيرهم في المجتمع تماماً مثلما نقارن علاقة الرقمين 2-2 بعلاقة الرقمين 2-7، ففي الحالة الثانية نحن بحاجة لرفع قيمة الرقم 2الذي يمثل الخبرة ليكون متناسباً مع الرقم 7الذي يمثل الأجيال الجديدة، لإعادة التوازن للمجتمع باستخدام هذه النظرية

المراجع والهوامش:

[1]: فريدريك وورم، **الفلسفة في 100 كلمة**، ترجمة: محمد جديدي، منشورات ضفاف، لبنان، 2015، ص 60.

[2] : MAURICE DUVERGER, **Institutions politiques et droit constitutionnel**, P.U.F. , Paris, 1971, p 100.

[3] : PIERRE PACTET, **Science politique,** Les éditions Masson, Paris, 1989, pp. 86-99.

[4] : JEAN-PAUL JACQUE, **Droit constitutionnel et institutions politiques**, 3e éd., Les éditions Dalloz, Paris, 1998, p17.

[5] : MAURICE DUVERGER, op. cit ,p 102.

[6] : ثروت بدوي، **النظم السياسية**، دار النشر، القاهرة، 1972، ص230.

[7] : DUVERGER, MAURICE, op. cit., p 112.

[8] : DOMINIQUE CHAGNOLLAUD, **Droit Constitutionnel contemporain**, tome 1, Théorie générale, les régimes étrangers, Les éditions Armand Collin, Paris, 2003, p210.

[9] : PIERRE PACTET, op. cit., p91.

[10] : RENE CAPITANT, **Démocratie et participation politique**, Les éditions Bordas, Paris, 1972, p 44.

[11] : جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2013، ص144.

[12] : JEAN-PIERRE JACQUE, op. cit., p20.

[13]: طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجيا المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب، القاهرة، مصر، 2000، ص 113.

[14]: داود الباز، **حق المشاركة السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص42.

[15]: عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط8، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص151.

[16]: عبدو سعد وآخرون، **النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص27.

[17]: عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 151.

[18]: سليمان الغويل، **الانتخاب والديمقراطية**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص29.

[19]: عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، د.س، ص226.

[20]: السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا**، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984، ص60.

[21]: محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص149.

[22]: فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص301.

[23]: فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ترجمة:مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 495.

[24]: أمينة راس العين، ال**سلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية 1999**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص36.

[25]:حمادة إبراهيم بسيوني، **استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية**، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1995، ص26.

[26]، عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي: النظرية والواقع**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1994، ص11.

[27]:حمادة إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، ص26.